كلية التجـــارة
قسم الاقتـــصاد

حوكمة الشركات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر (دراسة مقارنة)

رسالة علمية مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على
درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد

الباحثة/ إيمان محمد نصر الجمل

معيدة بقسم الاقتصاد
كلية التجارة– جامعة عين شمس

إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد رضا العدل
أستاذ الاقتصاد
عميد كلية التجارة الأسبق
جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور
فاديه محمد عبد السلام
أستاذ الاقتصاد
مدير معهد التخطيط القومي

٢٠١١

Ain Shams University
Faculty of Commerce
Economics Department

Corporate Governance and Its Role in Achieving Economic Development in Egypt (Comparative Study)

Thesis submitted to complete the requirements for obtaining a master's degree in Economics

Submitted by
Researcher: Eman Mohamed Nasr El-Gamal
Demonstrator of Economics
Faculty of Commerce – Ain Shams University

Under the supervision of

Professor Doctor
Mohamed Reda Al-Edel
Professor of Economics
Ex-Dean of Faculty of Commerce
Ain Shams University

Professor Doctor
Fadya Mohamed Abd Al-Salam
Professor of Economics
Administrator of
National Planning Institute

2011

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ
وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية (١٠٥)

إهـــداء

إلى من ألهمني العلم والبحث العلمي ثقافة وروحا وكان أبا قبل أن يكون أستاذا فهو المنارة التي نستمد منها النور...

الأستاذ الدكتور/ محمد رضا العدل

إلى من كان نعم السند والعون ومن دفعني للأمام بكل الحب والحنان...

أبي الغالي

إلى مثلي الأعلى في الحياة ورمز العطاء ومن غمرتني بحبها ورعايتها...

أمي الغالية

إلى رفيق حياتي ومن أعانني وشجعني دائما ...

زوجي الغالي

إلى النور الذي أرى به الدنيا ومن أعطوا لحياتي قيمة ...

قرة عيني أبنائي

إلى سندي في الحياة ومن أشد بهم أزري ...

إخوتي الأحباء

إليكم أهدي هذا العمل حبًا وتقديرًا وعرفانًا

كلية التجارة
قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

اسم الطالبة: إيمان محمد نصر الجمل

عنوان الرسالة: حوكمة الشركات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر (دراسة مقارنة)

رسالة علمية مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول
على درجة الماجستير في الاقتصاد

تكونت لجنة المناقشة والحكم من:

الأستاذ الدكتور/ محمد رضا العدل — **مشرفا ورئيسا**
أستاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة الأسبق — جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ فادية محمد عبد السلام — **مشرفا بالاشتراك**
أستاذ ومدير معهد التخطيط القومي

الأستاذ الدكتور/ محمود عبد الحي صلاح — **عــضوا**
أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم نصار سالمان — **عــضوا**
أستاذ م. الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس

تاريخ المناقشة : ٢٠١١/٧/٢

الدراسات العليا

ختم الإجـــــازة — **أجيزت الرسالة بتاريخ**
/ / ٢٠١١ — / / ٢٠١١

موافقة مجلس الكلية — **موافقة مجلس الجامعة**
/ / ٢٠١١ — / / ٢٠١١

كلية التجـــــارة

قســـم الاقتصاد

اسم البـــاحثـــة : إيمان محمد نصر الجمل

الدرجة العلمية : الماجستير

القسم التابع له : الاقتصاد

الكليـــــــــة : التجارة

الجامعـــــــة : عين شمس

سنة التخـــرج : ٢٠٠٥

سنة المنـــــح : ٢٠١١

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

بعد خالص الحمد والشكر لله تعالى على توفيقه لي في إتمام هذا العمل، أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى صاحب الخلق الرفيع والعلم الغزير والعطاء المتدفق، **الأستاذ الدكتور/ محمد رضا العدل**، أستاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة الأسبق جامعة عين شمس لتشجيعه الدائم لي منذ تخرجي ولتفضله بقبول الإشراف على الرسالة، وعلى كل ما قدمه لي من توجيه واهتمام ورعاية، فكان أستاذا قديرا وأبا نصوحا، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى صاحبة الأخلاق النبيلة والحنان المتدفق والعلم الغزير **الأستاذ الدكتور/ فادية محمد عبد السلام**، أستاذ الاقتصاد ومدير معهد التخطيط القومي على كل ما قدمته لي من اهتمام وتوجيه، فكانت نعم الأستاذة، فلها مني جزيل الشكر وجزاها عني خير الجزاء.

وأدين بالشكر الجزيل إلى صاحب الخلق الدمث النبيل والعلم الغزير **الأستاذ الدكتور/ محمود عبد الحي صلاح** أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي على تشريفه لي وتفضله بقبول الموافقة والمشاركة الكريمة في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة رغم مشاغله وضيق وقته، فله منى كل التقدير والاحترام، وجزاه عني خير الجزاء.

وأتوجه بعظيم الشكر والتقدير إلى صاحب الخلق النبيل السمح والعلم الغزير **الأستاذ الدكتور/ إبراهيم نصار سالمان** أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة جامعة عين شمس على تشريفه لي وتفضله بقبول الموافقة والمشاركة الكريمة في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة رغم مشاغله وضيق وقته، فله مني كل الامتنان، وجزاه عني خير الجزاء.

كما أوجه شكري وعظيم امتناني إلى كل الذين أفدت منهم من أصحاب المصادر والمراجع وكل من قدم لي يد العون طول فترة إعداد الرسالة.

وأهدي أرق المشاعر وأسمى آيات الشكر والعرفان إلى شهداء ثورة ٢٥ يناير فبهم أصبح للأمل وطن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

المستخلص

إيمان محمد نصر الجمل " حوكمة الشركات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر (دراسة مقارنة)". رسالة ماجستير – جامعة عين شمس – كلية التجارة قسم الاقتصاد – ٢٠١١م.

تكمن أهمية الرسالة في تناولها موضوع حيوي في الوقت الراهن بالنسبة لمصر والدول العربية، بالإضافة إلى حداثة هذا الموضوع وندرة الكتابات والبحوث التي تناولته في مصر والعالم العربي. فقد احتل مفهوم حوكمة الشركات حيزا كبيرا من الاهتمام سواء من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما اهتمت به العديد من الهيئات الدولية والإقليمية والمحلية بسبب دوره الجوهري في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في مصر.

وقد استعرضت الدراسة بعض المفاهيم المتعلقة بحوكمة الشركات والتنمية الاقتصادية، وتوصلت إلى أن مصطلح حوكمة الشركات أصبح مرتبطا بالازدهار والتقدم والشفافية والعدالة والمساءلة وقوة واحترام الإطار القانوني والمؤسسي والحرص على سيادة القانون ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية، بينما يرتبط غياب التطبيق السليم لحوكمة الشركات بتأخر عملية التنمية لأنه يؤدي إلى تقليص دور الإطار القانوني والمؤسسي للدولة وهدر الموارد وتقوية سلوك وقيم الربح السريع بدلا من العمل المنتج وزيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي من خلال تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة وكل هذا ينتج عنه نمو ظاهرة تسمى " ظاهرة التمترس الاقتصادي" أو " ظاهرة التخندق الاقتصادي" التي تعني الممارسات الاستغلالية التي تحاول استغلال خيرات الدولة وتنتج عن قيام تزاوج خبيث بين قلة من العائلات الثرية الهيمنة

على قطاع عريض من الاقتصاد وبين السلطة السياسية، التي تسلل الفساد إلى مؤسساتها بسبب عدم خضوعها لقواعد وقوانين واضحة ومفعلة وضوابط معلنة تمكن من ممارسة الرقابة عليها مما دفع أصحاب السلطة في هذه المؤسسات إلى استغلالها في غير الغايات التي منحت لهم من أجلها، مما يجعل أثر هذه القوة السياسية الاقتصادية الضخمة ليس فقط عرقلة النمو الاقتصادي وتعطيل عملية التنمية الاقتصادية، وإنما امتد أثرها إلى تشويه السياسات العامة، وكل ذلك من شأنه تعطيل فرص التنمية الاقتصادية والكفاءة المجتمعية. ومن ثم هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة التمترس الاقتصادي وعلى آثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودراسة دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة ظاهرة التمترس الاقتصادي من أجل تحقيق هذه التنمية الاقتصادية المنشودة.

كما هدفت الدراسة إلى التعرف على تجربة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية في تطبيق حوكمة الشركات وكيفية استفادة مصر من هذه التجارب في تطبيق نظام سليم لحوكمة الشركات يؤهلها للتصدي لظاهرة التمترس الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تنشدها.

وبعد تقييم نظام حوكمة الشركات المطبق في مصر وارتباطه بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموجود في مصر ووضع الفساد والتمترس الاقتصادي بها، توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري يواجه حالة من الإخفاق التنموي نتيجة غياب التطبيق السليم لحوكمة الشركات به مما أدى إلى نمو " ظاهرة التمترس الاقتصادي" أو "ظاهرة التخندق الاقتصادي" حتى أصبحت غاية الدولة ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة والثروة وليس المصلحة العامة مما أدى إلى تهميش الأغلبية و إقصاءها مما أدى إلى تعطيل عجلة التنمية الاقتصادية بها. وبذلك اشتعلت ثورة ٢٥ يناير

تمردا على هذه الأوضاع الخاطئة التي نشأت في الأساس نتيجة غياب التطبيق الفعال لنظام حوكمة الشركات في مصر.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات – التنمية الاقتصادية – التمترس الاقتصادي – التخندق الاقتصادي – هيكل الملكية المركز – الحوكمة الداخلية – الحوكمة الخارجية – الإطار المؤسسي بمصر – مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات – التزام مصر بمبادئ حوكمة الشركات – تزاوج السلطة والثروة بمصر .

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الفصل الأول: حوكمة الشركات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية	١
المبحث الأول: الخلفية الفكرية لمفهوم حوكمة الشركات ومفهوم التنمية الاقتصادية "مفاهيم أساسية"	٤
مقدمة	٤
أولاً: الخلفية الفكرية لمفهوم حوكمة الشركات	٤
١- تعريف حوكمة الشركات	٤
٢- أهمية وأهداف حوكمة الشركات	٨
٣- الاطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	١٢
٤- المستفيدون من تطبيق حوكمة الشركات	١٤
٥- خصائص حوكمة الشركات الفعالة	١٦
ثانياً: الخلفية الفكرية لمفهوم التنمية الاقتصادية	١٩
١- تعريف التنمية الاقتصادية	١٩
٢- الفرق بين مفهوم التنمية ومصطلح النمو	٢٢
٣- كيفية الحكم على مستوى التنمية في الدولة	٢٣
٤- خصائص التنمية	٢٤
المبحث الثاني: خلفية عن وضع التنمية الاقتصادية في مصر	٢٦
مقدمة	٢٦
أولاً: خلفية عن الوضع الاقتصادي في مصر	٢٦
ثانياً: خلفية عن القطاع الخاص في مصر	٢٩
ثالثاً: تركز هيكل الملكية بالشركات المصرية	٣٠
رابعاً: مؤشرات سوق المال	٣٥
خامساً: مؤشرات تقييم وضع التنمية الاقتصادية في مصر	٣٦
سادساً: مؤشرات قياس الحوكمة الرشيدة في مصر	٤٢
سابعاً: التحديات التي تواجه مصر للوصول إلى الحوكمة الرشيدة	٤٥

المحتويات	الصفحة
المبحث الثالث: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية	٤٧
مقدمة	٤٧
أولاً: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية	٤٨
١- زيادة فرص الحصول على التمويل	٤٨
٢- تحقيق تقييم اعلى للشركات	٤٩
٣- تحقيق أداء تشغيلي أفضل للشركات	٥٠
٤- انخفاض معدلات حدوث الأزمات المالية	٥١
٥- دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد	٥٤
٦- تغيير العلاقة بين مجتمع الاعمال والدولة	٦٣
٧- الحوكمة والحد من الفقر	٦٣
الخلاصة	٦٥
الفصل الثاني: تحديات حوكمة الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية وكيفية مواجهتها	٦٧
المبحث الأول: هيكل الملكية سبب ظهور الحاجة لحوكمة الشركات	٧٠
مقدمة	٧٠
أولاً: أنواع هياكل الملكية في الشركات	٧٠
١- هيكل الملكية المشتتة ومشكلات الفصل بين الملكية والادارة	٧٠
٢- هيكل الملكية المركزة وظاهرة التمترس الاقتصادي	٧٢
ثانياً: حوكمة الشركات في مواجهة تحديات هياكل الملكية	٧٦
١- المجموعة الأولى:الضوابط الداخلية(الحوكمة الداخلية)	٧٧
٢- المجموعة الثانية:الضوابط الخارجية (الحوكمة الخارجية)	٨٠
المبحث الثاني: ظاهرة التمترس (التخندق) الاقتصادي "إطار نظري"	٨٣
مقدمة	٨٣
أولاً: انتشار هيكل الحكم العائلي المركز في جميع انحاء العالم	٨٣
١- كيفية تركز الحكم في كل انحاء العالم خارج الولايات المتحدة	٨٤
٢- كيفية تركز الحكم المكثف في ايدي عائلات شديدة الثراء	٨٥

المحتويات	الصفحة
ثانياً: سبب شيوع هذا النمط من الحكم العائلي المركز على مستوى العالم	٨٦
ثالثاً: الوسائل المستخدمة للحصول على السيطرة دون الحاجة إلى استثمارات موازية	٨٨
١- أهرامات السيطرة	٨٨
٢- أشكال أخرى لوسائل السيطرة	٩٥
رابعاً: آثار السيطرة الاقتصادية المركزة على المستوى الجزئي والكلي	٩٧
١- الآثار على مستوى الشركة	٩٧
أ- الآثار الايجابية على أداء الشركات	٩٧
ب- الآثار السلبية على أداء الشركات	١٠١
٢- آثار على مستوى الاقتصاد ككل	١٠٩
أ- مشكلات توزيع راس المال Allocation Capital	١١١
ب- مشكلات العلاقات البنكية	١١٤
جـ- انخفاض الاستثمارات في الابتكار	١٢٢
د- الآثار على أسواق المال ككل	١٢٤
خامساً: النفوذ السياسي في يد أصحاب النفوذ الاقتصادي	١٢٥
١- العوامل التي تساعد القلة المسيطرة اقتصاديا على الوصول للنفوذ السياسي	١٢٨
٢- أمثلة عن تمكن القلة المسيطرة اقتصاديا من الوصول للنفوذ السياسي	١٣٠
المبحث الثالث: كيفية مواجهة حوكمة الشركات لظاهرة التمترس (التخندق) الاقتصادي	١٣٢
مقدمة	١٣٢
أولاً: مبادئ منظمة التعأون الاقتصادي والتنمية بشان حوكمة الشركات	١٣٢
١- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	١٣٤
٢- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية	١٣٦
٣- المعاملة المتكافئة للمساهمين	١٣٧
٤- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	١٣٨

المحتويات	الصفحة
٥- الافصاح والشفافية	١٤٠
٦- مسئوليات مجلس الادارة	١٤٢
ثانياً: الضوابط الخارجية لحوكمة الشركات (الإطار المؤسسي)	١٤٥
الخلاصة	١٤٩
الفصل الثالث: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية في تطبيق حوكمة الشركات	١٥١
المبحث الأول: الحوكمة فى الولايات المتحدة الامريكية (نموذج الملكية المشتته)	١٥٤
مقدمة	١٥٤
أولاً: حوكمة الشركات الامريكية خلال عشرون عاما	١٥٤
ثانياً: نظام الولايات المتحدة لحوكمة الشركات وبداية اعتباره النظام الأمثل في العالم	١٥٧
ثالثاً: انهيار انرون واهتزاز صورة النموذج الامثل لحوكمة الشركات	١٥٨
رابعاً: الأزمة المالية العالمية وحوكمة الشركات	١٦٨
المبحث الثاني: الحوكمة فى كوريا الجنوبية (نموذج الملكية المركزة)	١٨٥
مقدمة	١٨٥
أولاً: خلفية عن الوضع الاقتصادي في كوريا الجنوبية	١٨٥
ثانياً: هيكل الملكية في كوريا	١٨٨
ثالثاً: الفساد والتمترس الاقتصادي في كوريا	١٩٢
١- المنح غير المشروعة للقيادات	١٩٢
٢- استخدام المال للتاثير في السياسات الحزبية	١٩٣
٣- استغلال المعلومات	١٩٤
رابعاً: مواجهة التمترس والفساد وتركز الملكية من خلال تطبيق الحوكمة	١٩٥
١- معالجة الحوكمة الخارجية (الإطار المؤسسي)	١٩٦
أ- مشكلة التمويلات السياسية للاحزاب السياسية	١٩٦
ب- مواجهة العلاقة المشبوهة بين السياسيين ورجال الاعمال	١٩٧

المحتويات	الصفحة
ج- توظيف الفساد ضمن استراتيجيات التنمية	١٩٩
د- تقنين سيطرة التشايبول على الاقتصاد الكوري	٢٠٢
٢- معالجة الحوكمة الداخلية (تبني قواعد حوكمة الشركات)	٢٠٣
خامساً: هياكل الملكية بعد تطبيق حوكمة الشركات	٢٠٧
هل النموذج الأمريكي أفضل ولابد من تطبيقه في كل دول العالم؟	٢١١
الدروس المستفادة لمصرمن تجربة الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية	٢١٢
الخلاصة	٢١٥
الفصل الرابع: حوكمة الشركات في مصر ومدى فاعليتها في التصدي لظاهرة التمترس (التخندق) الاقتصادي وتحقيق التنمية بها	٢١٧
المبحث الأول: مدى فاعلية نظام حوكمة الشركات المطبق في مصر	٢١٩
مقدمة	٢١٩
أولاً: تقييم مدى التزام مصر بتطبيق مبادئ منظمة التعأون الاقتصادي والتنمية " الحوكمة الداخلية"	٢١٩
ثانياً: الإطار القانوني والمؤسسي في مصر "الحوكمة الخارجية"	٢٣١
١- الإطار التشريعي والقانوني	٢٣١
٢- الإطار المؤسسي	٢٣٣
أ- أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد	٢٣٣
الرقابة البرلمانية	٢٣٤
الرقابة القضائية	٢٣٨
الرقابة التنفيذية	٢٣٩
ب- أجهزة الرقابة المالية	٢٤٦
* البنك المركزي المصري	٢٤٦
* هيكل سوق المال في مصر	٢٤٨
١- الهيئة العامة لسوق المال	٢٤٨